تحليل تأثير الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016

An analysis of the impact of social inequalities on economic growth in Algeria: Empirical study in the period (1980-2016)

تاريخ الاستلام:2018/07/20 تاريخ قبول النشر:2018/08/26

عامر عامر آسيا* د. صفيح صادق**
طالبة دكتوراه أستاذ محاضر قسم أ
جامعة معسكر- الجزائر جامعة معسكر- الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر الفوارق الاجتماعية (معامل جيني) والنمو الاقتصادي بعد إجراء اختبار (T-Bound) للتكامل المشترك، وهو ما يشير إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الفوارق الاجتماعية، النمو الاقتصادي، الجزائر.

Abstract:

This paper aims to study the impact of social inequalities on economic growth in Algeria over the period (1980-2016). Based on the ARDL model, the study concluded that there is a long-term complementary relationship between inequality as measured by Gini coefficient and economic growth after using T-Bound test of co-integration, which indicates a negative and significant impact of social inequalities on economic growth in Algeria during the study period.

Key words: Social inequality, Economic Growth, Algeria

Jel codes : D63, O47, C13, O55

*e-mail : assiaamer@yahoo.fr **e-mail : sad.seffih@yahoo.fr

1.مقدمة

تعتبر الفوارق الاجتماعية من القضايا الهامة التي أثارت ولا زالت تثير اهتمام الاقتصاديين وصناع السياسات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويرجع ذلك لارتباطها الوثيق بمستويات الرفاهية الاجتماعية لكل فئات المجتمع من جهة، ولكونها محدد رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى الطويل من جهة أخرى،

تعتبر زيادة الفقر والفوارق الاجتماعية وما ينتج عنها من التمييز والتهميش والبطالة تهديدا للترابط والاستقرار الاجتماعي لتلك المجتمعات، كما أن تجاهل المتطلبات الاجتماعية داخل هذه المجتمعات يمثل خطر حقيقي من شأنه عرقلة الخطط والمسارات التنموية، لهذا يجب أن يرتكز النموذج الحديث للتنمية المستدامة في تلك الدول على الربط بين الأبعاد الاجتماعية والمسارات التنموية[1].

لقد أدت الجهود التنموية وسياسات التنمية الاجتماعية التي اتبعتها الجزائر غداة الاستقلال إلى تحقيق تقدم ملحوظ في تحسين المستوى المعيشي للسكان بشكل عام، والتخفيف من حدة الفقر والفوارق الاجتماعية بشكل خاص[2]، وحصل ذلك نتيجة للزيادة الهائلة في أسعار النفط والاقتراض الأجنبي الواسع وتنفيذ برنامج اشتراكي متساوي قائم على المساواة، مما أدى إلى تقدم كبير في مجال التنمية البشرية في السنوات الأخيرة وتحسن جميع المؤشرات الاجتماعية (التعليم، الصحة والحصول على الخدمات الأساسية) بشكل ملحوظ.

إشكالية الدراسة:

تصنف الجزائر ضمن الدول المتوسطة من حيث حدة الفوارق الاجتماعية، بحيث بينت احصائيات الديوان الوطني للإحصاء الجزائري أن نسبة انفاق أغنى 20 % من السكان تقدر بحوالي 40% من الانفاق الاستهلاكي الإجمالي، في حين تصل هذه النسبة إلى 86 % على المستوى العالمي[3]، بالرغم من ذلك يواجه نموذج التنمية المتبع في الجزائر العديد من الصعوبات والمشاكل في الحد من الفوارق الاجتماعية والإقليمية، حيث يظهر التفاوت بين مستويات الفقر والذي يأتي من عدم التقسيم العادل للثروة ومنافع النمو بين المناطق، وتظهر تلك الاختلالات في التفاوت والاختلاف بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية في الشمال التي تضم جل الأعمال الاقتصادية للبلد وهي أقل تأثرا بالفقر، في حين أن المناطق الجنوبية تضم أكبر عدد من الفقراء رغم احتوائها على أهم مصادر النفط والغاز التي تعتمد عليها البلاد.

انطلاقا مما سبق، سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الاشكالية التالية:

كيف تؤثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

هيكل الدراسة:

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة والمتمثل في تحليل تأثير الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، قمنا بتقسيم البحث إلى العناصر التالية:

- الفوارق الاجتماعية النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية
- واقع الفوارق الاجتماعية في الجزائر
- البيانات والنموذج القياسي
- تحليل نتائج الدراسة
- الخاتمة

2. الفوارق الاجتماعية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية:

لقد أعطت الدراسات النظرية التطبيقية نتائج متضاربة فيما يتعلق بالعلاقة بين الفوارق الاجتماعية والنمو الاقتصادي، ففي الوقت الذي توصلت بعض الدراسات إلى أن زيادة مستوى الفوارق الاجتماعية يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، توصلت دراسات أخرى إلى أن الفوارق الاجتماعية العالية تعيق النمو الاقتصادي.

في دراسته الشهيرة "النمو الاقتصادي والفوارق" التي نشرت سنة 1955 استنتج Kuzents أن العلاقة بين الفوارق في الدخل والنمو الاقتصادي تأخذ شكل حرف U مقلوب بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للدخل للمملكة المتحدة، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية [4]، حيث ترتفع الفوارق في المراحل الأولى للتنمية (فئة قليلة غير قادرة على الاستفادة من الثروة الجديدة الناتجة قبل التصنيع) ثم تنخفض في مراحل متقدمة من التنمية (جزء متزايد من السكان انضم الى القطاعات المنتجة الواعدة)[5].

أما من منظور النظريات الاقتصادية، فإننا نجد أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تريان أن الفوارق العالية مفيدة للنمو الاقتصادي من خلال قناة الادخار والاستثمار، إذ أن تركز الثروة في أيدي الأغنياء يؤدي الى زيادة الادخارات الكلية وبالتالي زيادة تراكم رأس المال والاستثمار[6]، الذي من شأنه أن يعود بالتأثير الإيجابي على بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى ويعزز النمو الاقتصادي.

في مقابل ذلك، ترى النظريات الحديثة بأن الفوارق العالية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال عدة قنوات، إذ تؤثر الفوارق في الدخل سلبيا على الاستثمار في رأس المال البشري بوجود عيوب أسواق رأس المال، ذلك لأن استغلال الفرص

الاستثمارية التي تعود بالنفع على المجتمع يعتمد على مستويات الدخل والثروة لدى الأفراد مما يمنع الفقراء من اغتنام هذه الفرص لأنهم عادة ما يفتقرون للضمانات الكافية لهذه الاستثمارات[7]، كما يمنع التوزيع غير العادل للدخل من تشكيل الطبقة الوسطى التي تعتبر مصدرا مهما للقوة الشرائية، الذي من شأنه أن يحفز الانتاج المحلي، وبالتالي الفوارق العالية تؤثر سلبيا على عملية التصنيع والنمو من خلال قناة الطلب الكلي، وسياسة إعادة توزيع الدخل التي تقلل الفوارق وتزيد من القوة الشرائية لمجموعة واسعة من السكان يمكن أن تكون فعالة لتدارك الوضع.[8]

من جهة أخرى، تساهم الفوارق العالية في زيادة الغضب الاجتماعي وتزيد من الاضطرابات الاجتماعية مما يؤدي إلى احتمال حدوث الانقلابات، الثورات والعنف الجماعي، كما تدفع الفقراء على الانخراط في الجريمة والأنشطة غير القانونية الأخرى[9]، مما قد يؤدي إلى تهديد استقرار المؤسسات السياسية وتزيد من سياسة الشك وعدم الثقة في الحكومة مما يؤدي الى خفض انتاجية الاقتصاد.

3. واقع الفوارق الاجتماعية في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول المتوسطة فيما يتعلق بالفوارق الاجتماعية، حيث يتمركز معامل جيني (وهو المؤشر المعتمد في قياس وجود الفوارق) عبر كل السنوات التي أجريت فيها المسوحات بين قيمتي 30 و 40، وذلك راجع إلى أن محاولة تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية كانت من ضمن أولويات الحكومات المعاقبة في الجزائر[10]، حيث تم التركيز عل مبدأ تلبية الحاجات الاجتماعية وتجسيده في مختلف المواثيق الرسمية منذ الاستقلال، إذ رغم الأزمات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي النسبي تم الحفاظ على عدد هام من المكاسب الاجتماعية لمرحلة الاقتصاد الموجه سمحت بضمان حد معين من الحقوق الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع، وفي فيما يلي سنلقي الضوء على واقع أهم مجالات الفوارق في الجزائر.

1.3. الفوارق في توزيع الدخل (Income Inequality)

لقد عرفت مؤشرات قياس فوارق الدخل في الجزائر ارتفاعا ملحوظا بسبب تذبذب معدلات النمو الاقتصادي بمرور الزمن، حيث ظهرت الفوارق بين الأفراد في مختلف مناطق البلاد سواء في الشمال أو الجنوب، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال التباين في توزيع الدخل الفردي، إذ يحصل الأفراد الذين يقطنون في الأرياف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه الأفراد الذين يسكنون في المدن شهريا في المتوسط[11].

تشير البيانات المتاحة حول معامل جيني في الجزائر على سوء توزيع الدخل بين الأفراد، إذ ارتفعت قيمة هذا المؤشر من 33.32 % سنة 1980 إلى 40.13 % سنة 1988، وهذا ما تؤكده منحنيات لورنز لسنتي 1988 و 1995 التي تبتعد عن خط العدالة (يعني خط العدالة المطلقة أي نسبة 10 % من السكان تحصل على 10 % من الدخل) كما هو مبين في الشكل 1، وفي بداية التسعينيات استقر معامل جيني عند نسبة 35 % ثم سجل ارتفاعا من جديد في سنة 1998 ليبلغ هذا المعامل نسبة 39.5 %، ثم انخفض بشكل كبير منذ سنة 2000 ليبلغ أدناه سنة 2011 بنسبة تقدر ب 27.46 %.

الشكل 1: تطبيق منحنيات لورنز على الجزائر

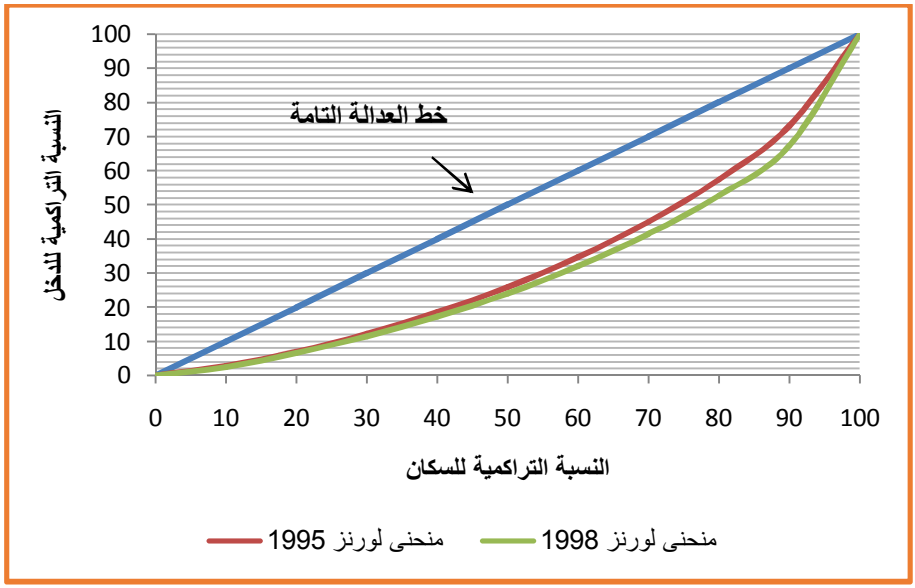

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يمكن تفسير زيادة الفوارق الاجتماعية في التسعينيات بارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب إجراءات تحرير الأسعار التي انتهجتها الجزائر تحت وصاية الهيئات النقدية الدولية مما أدى إلى انخفاض الدينار الجزائري بأكثر من 50 % مع ثبات المستوى العام للأجور أثر سلبيا على الأسر ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، وترتب على ذلك التحاق الملايين من الجزائريين بخط الفقر، خاصة في المناطق الريفية التي تتميز بارتفاع معدلات الأمية وانخفاض الدخول بشكل عام مقارنة مع المناطق الحضرية.

من جهة أخرى فرضت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي سادت في تلك المرحلة نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، القيام بإجراءات إصلاحية تتمثل أساسا في خوصصة القطاع العام والحد من الزيادة في الأجور وإجراءات أخرى تقشفية أدت الى تراجع المستوى

التعليمي والصحي[12]، بالموازاة مع ذلك، ارتفعت معدلات البطالة نتيجة الاصلاحات التي مست المؤسسات من خلال حل وغلق البعض منها مما أدى الى تسريح العمال وفقدان أكثر من 500 ألف منصب عمل وإحالة بعض العمال على التقاعد المسبق[13].

منذ سنة 2000 لم يتغير هيكل توزيع الدخل في الجزائر أو على الأقل لم يزداد سوءا وهو ما يعكس عدالة التوزيع، بحيث استطاعت الجزائر بفضل الأداء الاقتصادي المحقق خلال الفترة (2000-2016) من رفع مستوى دخل كل الفئات الدخلية في المجتمع، مما يدل على نمو دخل الفئات ذات الدخل المحدود بمعدلات أكبر من معدلات نمو الفئات الأخرى، وهذا يدل أن النمو المحقق كان لصالح الفقراء[14].

الشكل 2: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2016)

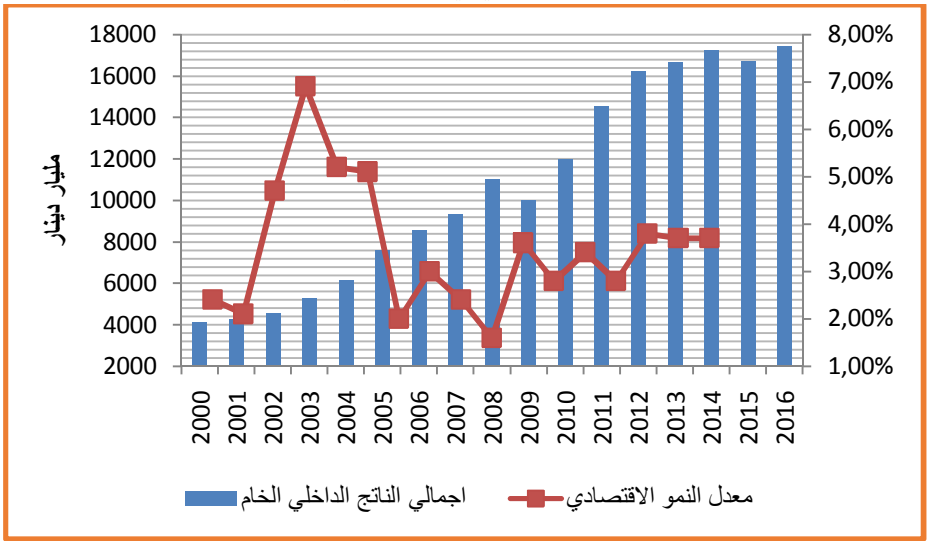

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2000-2016)

2.3. فوارق الثروة (Wealth Inequality)

يشكك الكثير من المحللين والخبراء الاقتصاديين في صحة الأرقام التي تنشرها السلطات الرسمية حول مستويات الثروة وعدد الأثرياء في الجزائر، ويرجع ذلك إلى وجود الكثير من العراقيل والصعوبات في تقدير الثروة وتحديد عدد الأثرياء في الجزائر بسبب وجود الكثير من الغموض وعدم وضوح التعريف الدقيق للثروة من جهة، والاختلالات الكبيرة والصعوبات التي يعاني منها النظام الضريبي بالمقارنة مع الأنظمة الضريبية في الدول المتطورة من جهة أخرى، حيث لم يتمكن هذا النظام بمختلف آلياته من تحديد وضبط أصحاب الثروات الذين لا يصرحون بممتلكاتهم كالذين يعملون في السوق الموازي ويتهربون من الضرائب[15].

لقد أدى التباين الكبير في توزيع الدخل ورأس المال الذي عانت منه الجزائر في بداية التسعينيات إلى زيادة أوجه الفوارق في الثروة، ويرجع هذا الارتفاع الى تداعيات التي خلفتها الاصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة في فترة التسعينيات والتي وفرت فرص كبيرة لبعض الفئات لجمع الثروات بسبب قرارات الخوصصة وامتلاك الأراضي الفلاحية على خلاف الفئات الأخرى التي شهدت تدني في المستوى العام للأجور مما أثر سلبا على معدلات الادخار والاستثمار[16].

الشكل 3: تطور مؤشر جيني للثروة في الجزائر في الفترة (2010- 2017)

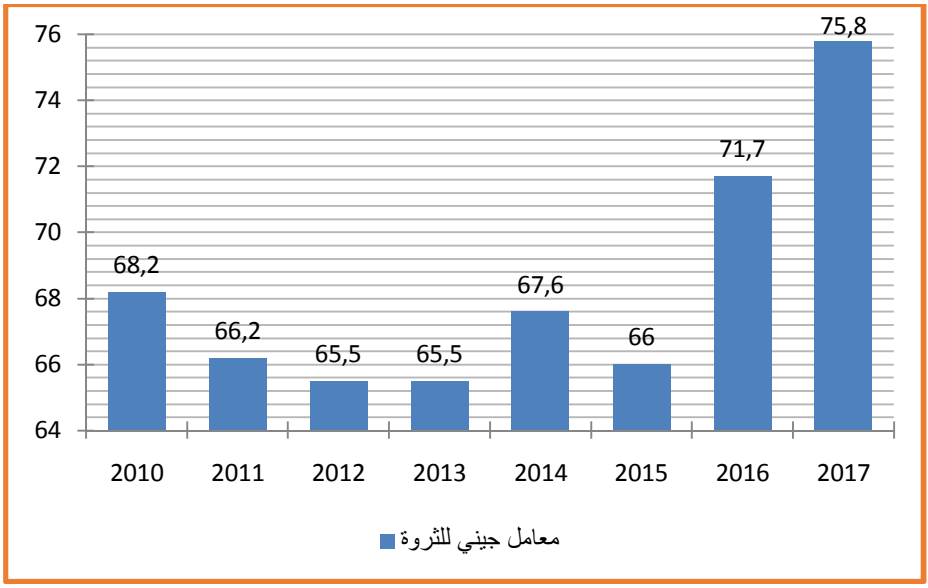

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Global Wealth Databook

لقد سجلت مستويات الثروة على المستوى العالمي أرقاما مرتفعة في السنوات القليلة الماضية، حيث بلغ متوسط الثروة 98 مليار دولار في سنة 2000 إلى أن وصل أقصاه سنة 2007 ليبلغ 255 مليار دولار، بعد الأزمة العالمية سنة 2008 شهدت مستويات الثروة انخفاض حاد، حيث بلغت 168 مليار دولار أمريكي سنة 2009 و188 مليار دولار أمريكي سنة 2010 متأثرة بانخفاض أسعار الأصول المادية خاصة العقارات وانخفاض أسعار الفائدة التي كان لها أثر سلبي على تراكم الثروة في الجزائر وباقي دول العالم.

بعد سنة 2010 واصلت مستويات الثروة تزايدها المستمر لتبلغ 246 مليار دولار سنة 2013 ثم انخفضت ابتداءا من سنة 2014، ويفسر ذلك الانخفاض بتراجع العائدات الطاقوية بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية من جهة، ومستويات الاستهلاك للعائلات من جهة أخرى، كل هذه العوامل بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم الذي شهدته الجزائر في

هذه السنوات أدى الى التناقص في معدلات الادخار وتراكم رأس المال والاستثمار وبالتالي انخفاض مستويات الثروة الاجمالية في الجزائر.

الشكل 4: تطور الثروة للبالغ والثروة الاجمالية في الجزائر في الفترة (2000-2017)

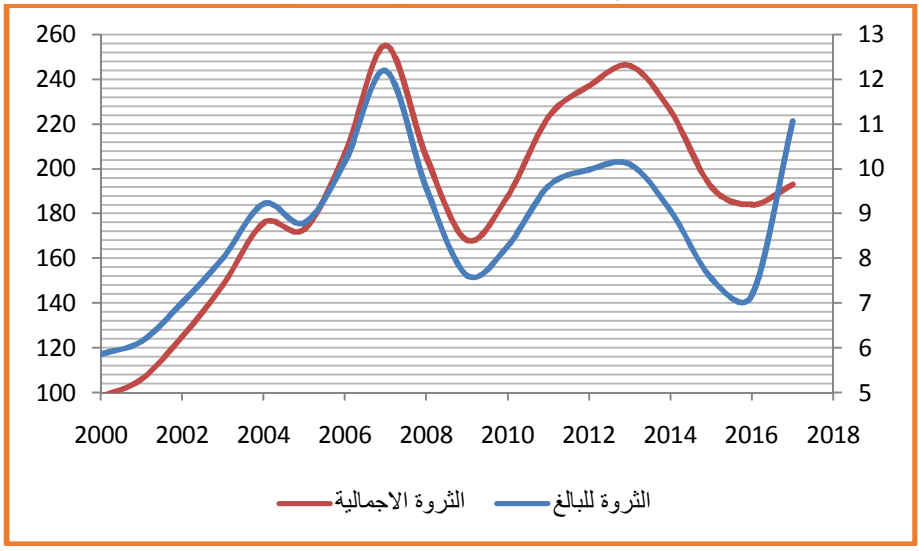

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Global Wealth Databook

3.3. الفوارق في الحصول على التعليم (Inequality of Education)

منذ الاستقلال سعت الجزائر إلى تطبيق الطابع الديمقراطي في التعليم من خلال ضمان فرص متساوية لنجاح الأطفال في تعليمهم وتوفير الخدمات التعليمية للجميع بالمجان في مختلف الأطوار التعليمية، حيث أصبح الوصول إلى التعليم حقا مشروعا وتعتبر هذه السياسة عنصر هيكلي أساسي للتنمية البشرية المنتهجة في هذه الفترة[17].

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف سخرت الجزائر موارد مالية كبيرة ساهمت بشكل ملحوظ في تطوير البنية التحتية والإشراف[18]، مما أدى إلى زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس وتقليل ظاهرة التسرب المدرسي خاصة في فئة البنات، بالإضافة إلى توفير مؤسسات التكوين المهني لغير الناجحين في مسارهم الدراسي[19].

الشكل 5: معدل الالتحاق بالمدارس في مختلف الأطوار التعليمية في الجزائر في سنوات مختارة

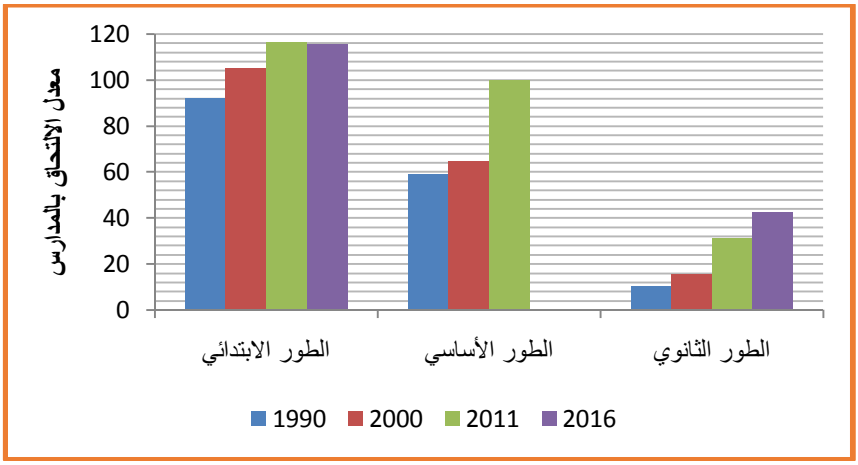

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على WDI(2018)

لقد كان هدف الجزائر من تسخير كل تلك الإمكانيات المادية والبشرية هو الوصول إلى تخفيض حدة الفوارق الاجتماعية بين مختلف الفئات وذلك لأن توفير إمكانية الحصول على التعليم يعد عاملا رئيسيا في تحقيق تكافؤ الفرص، واقتصار تلك الامكانية على الفئات الأعلى دخلا يؤدي إلى تقسيم طبقي.

4.3. الفوارق في الحصول على الصحة (Health Inequality)

لقد شهدت الوضعية الصحية للسكان في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحسنا بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك على وجه العموم إلى الارتفاع في مستويات المعيشة والتحسن في المستوى الثقافي مما أثر بشكل إيجابي على الوعي الصحي لدى الأفراد، إضافة إلى تزايد الجهود المبذولة في توفير الهياكل القاعدية الأساسية والموارد البشرية، مما أدى إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة للفرد بنحو 30 سنة منذ الاستقلال من 46 سنة عام 1960 الى 68 سنة عام 1990 بالنسبة للنساء و65 سنة بالنسبة للرجال، ليصل إلى حوالي 78 سنة في سنة 2015 بالنسبة للرجال و73 سنة بالنسبة للنساء[20].

الشكل 6: تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر في الفترة (1980-2016)

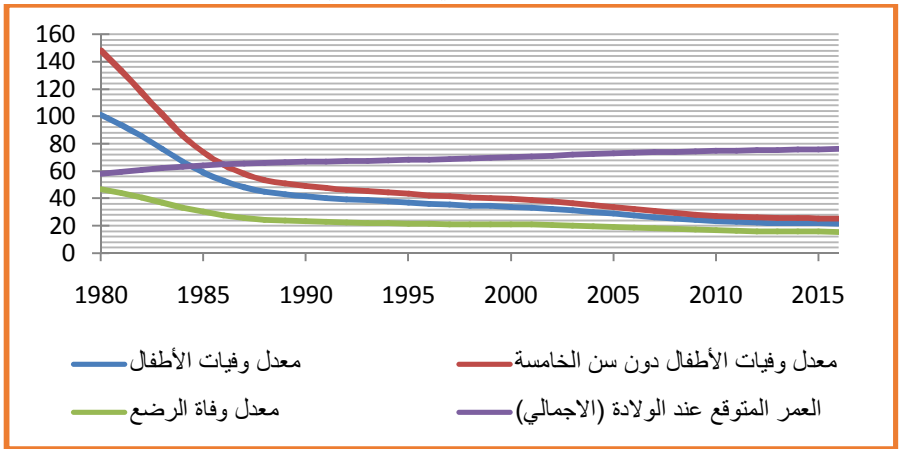

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على WDI(2018)

لقد أولت السياسات الصحية المتبعة في الجزائر اهتماما كبيرا لصحة الأطفال والرضع باعتبارها عامل أساسي في تمديد العمر المتوقع ومؤشر رئيسي على سلامة وفعالية النظام الصحي والعدالة الاجتماعية ونوعية الحياة، حيث أثمرت تلك الجهود في تخفيض مستوى وفيات الأطفال من 18832 حالة وفاة سنة 1990 إلى 14773 حالة وفاة سنة 2015 لكل 1000 ولادة حية، وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بشكل واضح من 55.7 لكل ألف ولادة حية في عام 1990 إلى 25.6 لكل ألف ولادة حية في عام 2014.

4.البيانات والنموذج

لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والفوارق الاجتماعية في الجزائر اعتمدنا على بيانات سنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (T_c) كمتغير مستقل ومعامل جيني (Gini) الذي يعتبر أهم مقياس للفوارق ويأخذ هذا المؤشر قيمة 0 عند المساواة التامة وقيمة 1 عند الفوارق العالية، بالإضافة إلى متغيرات تفسيرية أخرى هي:

- (Pov) معدل نمو الاستهلاك الفردي كمتغير تقريبي لمعدل لفقر وذلك بسبب نقص البيانات حول معدلات الفقر لفترات زمنية طويلة في الجزائر.
- (T_cho) معدل البطالة.
- (GCF) معدل تكوين رأس المادي.
- (Sec_s) المعدل الإجمالي للتسجيل في الطور الثانوي وهو يستخدم كمؤشر لتكوين رأس البشري.
- (M_inf) معدل وفيات الأطفال.

كل البيانات هي عبارة عن سلاسل زمنية تغطي الفترة (1980-2016) مستمدة من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية WDI (2018)، باستثناء معدل البطالة المأخوذ من Penn world 9.0 ومؤشر جيني المأخوذ من قاعدة بيانات فوارق الدخل العالمية SWIID 6.2.

تستخدم هذه الدراسة النموذج التالي:

$$T_{ct} = \alpha 0 + \sum_{i=1}^{n} \alpha 1 i \Delta Iginit - 1 + \sum_{i=1}^{n} \alpha 2 i \Delta lPovt - 1 + \sum_{i=1}^{n} \alpha 3 i \Delta lT_{cho}\, t - 1 + \sum_{i=1}^{n} \alpha 1 i \Delta Igcft - 1 + \sum_{i=1}^{n} \alpha 2 i \Delta lS_{sect} - 1 + \sum_{i=1}^{n} \alpha 3 i \Delta lM_{inft} - 1 + \beta 1\ Gini + \beta 2\ Pov + \beta 3\ T_{cho} + \beta 4\ S_{sec} + \beta 5\ Gcf + \beta 6\ M_{inf} + \varepsilon i$$

الجدول 1: الوصف الاحصائي للبيانات

	T_C	GINI	POV	T_CHO	GCF	M_INF	SEC_S
Mean	2.867839	33.20894	2.955622	18.44484	3.691978	40.42432	61.92034
Median	3.300000	32.60000	4.357393	17.65600	4.404804	34.80000	59.12105
Maximum	7.201872	40.14000	11.16497	29.49600	20.92204	101.1000	99.86019
Minimum	-2.100001	28.50000	-8.771536	9.829000	-20.00073	21.60000	30.06515
Std. Dev.	2.258346	3.117875	4.542344	6.536800	8.953728	20.32380	17.67365
Skewness	-0.379010	0.562323	-0.813800	0.268940	-0.459196	1.610951	0.258460
Kurtosis	2.576799	2.521327	3.364240	1.767676	3.146617	4.853085	2.746859
Jarque-Bera	1.161945	2.054189	4.288540	2.787238	1.333448	21.29747	0.427913
Probability	0.559354	0.358046	0.117154	0.248176	0.513388	0.000024	0.807384
Sum	106.1100	1095.895	109.3580	682.4590	136.6032	1495.700	1919.531
Sum Sq. Dev.	183.6046	311.0767	742.7841	1538.271	2886.093	14870.05	9370.736
Observations	37	33	37	37	37	37	31

الشكل 7: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

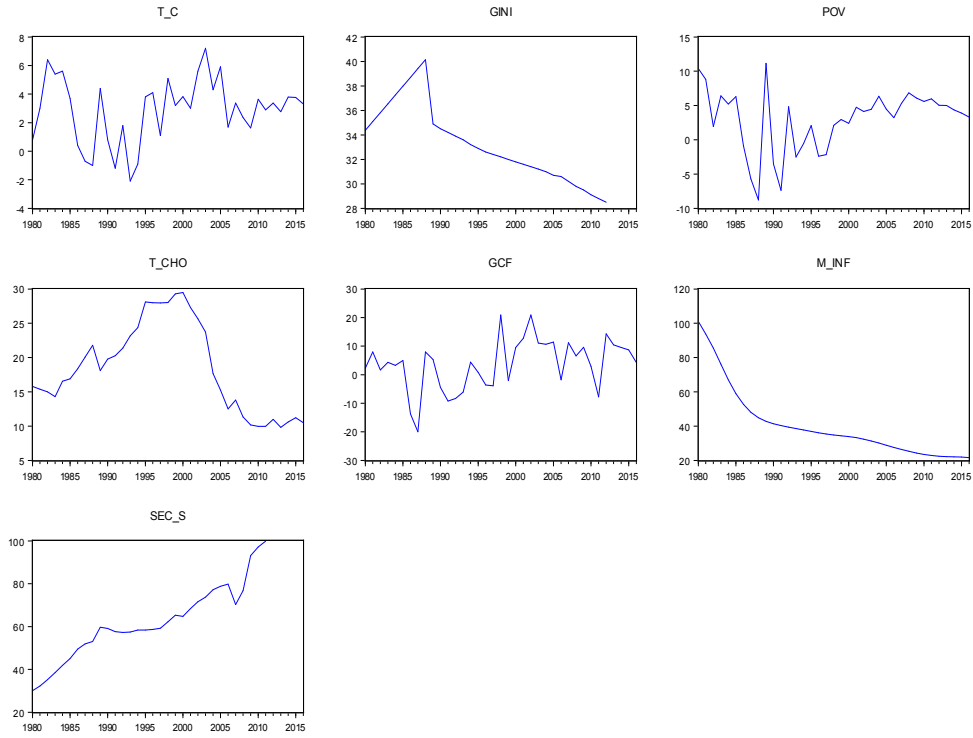

5. نتائج الدراسة

1.5. اختبار الاستقرارية

تبين النتائج المتحصل عليها بعد اجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاختبار الاستقرارية الموضحة في الجدول 2، أن كل السلاسل الزمنية ليست مستقرة في المستوى باستثناء (GCF)، بالتالي فان السلاسل (T_c, Gini, Pov, T_cho, M_inf, Sec_s) مستقرة من الدرجة الأولى لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند 1 % و 5 % و 10 %.

الجدول 2: اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع (ADF)

الفرضية الصفرية: المتغير يحتوي على جذر الوحدة								
في المستوى								
		T_c	Gini	Pov	T_cho	GCF	M_inf	Sec_s
مع ثابت	T_statistics	-3.74	-0.31	-1.65	-1.39	-4.27	-1.25	-0.01
	prob	0.00***	0.91^{no}	0.44^{no}	0.57^{no}	0.00***	0.63^{no}	0.94^{no}
مع ثابت واتجاه	T_statistics	-3.72	-2.98	-2.70	-1.10	-4.78	-0.88	-1.69
	prob	0.03**	0.15^{no}	0.24^{no}	0.91^{no}	0.00***	0.94^{no}	0.73^{no}
بدون ثابت واتجاه عام	T_statistics	-1.29	-6.87	-1.58	-0.61	-3.84	-3.90	3.09
	prob	0.17^{no}	0.00***	0.10^{no}	0.44^{no}	0.00***	0.00***	0.99^{no}
بعد أخذ الفروقات الأولى								
		D(T_c)	D(Gini)	D(Pov)	D(T_cho)	D(GCF)	D(M_in)	D(Sec_s)
مع ثابت	T_statistics	-6.21	-6.67	-8.95	-2.44	-8.57	-8.80	-4.50
	prob	0.00***	0.00***	0.00***	0.13^{no}	0.00***	0.00***	0.00***
مع ثابت واتجاه	T_statistics	-6.13	-10.11	-8.88	-4.55	-5.87	-7.47	-4.68
	prob	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***
بدون ثابت واتجاه عام	T_statistics	-6.31	-4.93	-5.17	-4.31	-8.70	-7.04	-3.63
	prob	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***
		I(1)	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**	**I(1)**

ملاحظة: (*) معنوي عند 10 %، (**) معنوي عند 5 %، (***) معنوي عند 1 %، (no) غير معنوي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

بعد التأكد من أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة I(1)، يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)، تشير النتائج الموضحة في الشكل 1 أن النموذج الأمثل هو ARDL(2,0,2,2,2,2,2,) وفقا لمعايير(Akaike) أي تأخيرين لكل المتغيرات و بدون تأخير للمتغير Gini.

الشكل 8: النموذج الأمثل

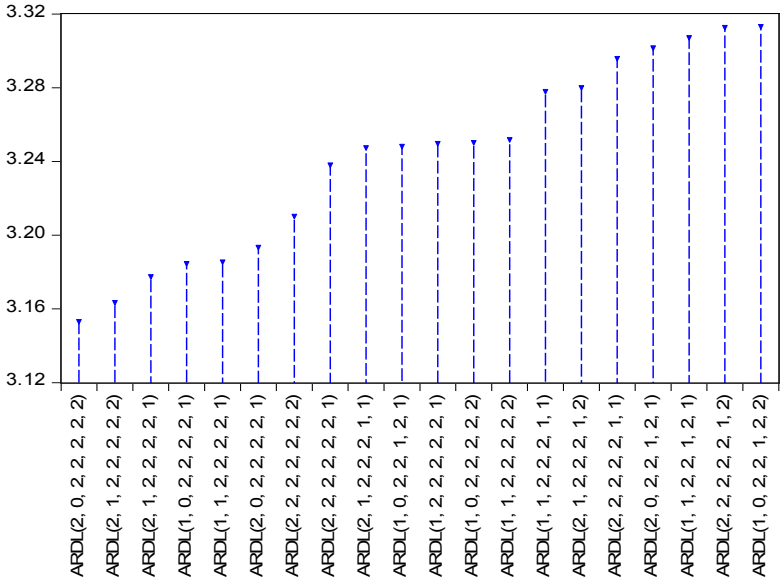

المصدر: مخرجات eviews

2.5. اختبار التكامل المشترك.

الجدول 3: نتائج اختبار التكامل المشترك(BOUND-test)

F-Bond test				
Test-statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	8.25	10%	1.99	2.94
K	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

للتحقق من وجود علاقة توازنية بين المتغيرات قمنا باختبار الحدود (Bound-test) لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، وتشير النتائج المبينة في الجدول 3 أن احصائية F المحسوبة (F=8.25) للنموذج أكبر من القيم العظمى والدنيا عند القيم الحرجة 1%، 2.5%، 5% و 10% بالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية أي وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

3.5. نتائج التقدير في المدى القصير والطويل:

الجدول 4: نتائج تقدير ARDL

المتغير المستقل: D(T_c)				
النموذج الأمثل: ARDL(2,0,2,2,2,2,2)				
Variable	**Coefficient**	**Std-error**	**T-statistic**	**P.Value**
معلمات النموذج في المدى القصير				
D(t_c(-1))	0.32	0.12	2.61	0.02
D(Pov)	-0.37	0.06	-5.83	0.00
D(Pov(-1))	0.35	0.05	6.98	0.00
D(Gcf)	0.06	0.01	3.86	0.00
D(Gcf(-1))	-0.18	0.03	-5.48	0.00
D(M_inf)	-0.83	0.31	-2.68	0.02
D(M_inf(-1))	-2.21	0.45	-4.88	0.00
D(Sec_s)	-0.01	0.04	-0.31	0.75
D(Sec_s(-1))	-0.15	0.05	-2.79	0.01
D(T_cho)	-0.14	0.11	-1.24	0.23
D(T_cho(-1))	-0.26	0.12	-2.08	0.06
CointEq(-1)*	-1.06	0.19	-10.39	0.00
معلمات النموذج في المدى الطويل				
Gini	-0.85	0.22	-3.79	0.00
Pov	-0.54	0.16	-3.26	0.00
GCF	0.20	0.05	3.66	0.00
M_inf	0.04	0.04	0.88	0.39
Sec_s	0.10	0.04	2.44	0.03
T_cho	0.19	0.04	4.83	0.00
C	15.97	8.45	1.88	0.08
R-Squared	0.94			
Adjusted R-squared	0.90			
F-statistic	8.73			
Prob (F-satistic)	0.00			
Durbin –Watsan	2.97			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

تؤكد نتائج التقدير في المدى القصير المبينة في الجدول 4 على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل لأن معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة العودة إلى التوازن سالب وذو معنوية إحصائية، يشير معامل تصحيح الخطأ (CointEq=-1.26) أن الاختلالات في المدى القصير سوف تصحح بنسبة 126% في المدى الطويل.

تشير معلمات النموذج المقدرة في المدى الطويل إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للفوارق في الدخل والفقر على النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة الدراسة، حيث أن زيادة الفوارق بـ 1 % تؤدي الى اضعاف النمو بنسبة 85 % ويؤدي زيادة معدل الفقر بـ 1 % الى إبطاء النمو بنسبة 54 % في المدى الطويل.

هناك أثر ايجابي لتكوين رأس المال المادي وتكوين رأس المال البشري مقاس بمعدل التسجيل الاجمالي في الطور الثانوي على النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة الالتحاق في الطور الثانوي بنسبة 1 % ستؤدي الى زيادة النمو بنسبة 10 %، وزيادة معدل تكوين رأس المال المادي يسرع النمو بنسبة 20 %، وتتوافق النتائج المتحصل عليه في دراستنا بشكل كبير مع نتائج الدراسات السابقة التي أثيرت في هذا المجال ومع افتراضات النظرية الاقتصادية فيما يخص محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

6. خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على بيانات سنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعامل جيني ومتغيرات تفسيرية أخرى تغطي الفترة (1980-2016)، وباستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات توصلنا الى النتائج التالية:

1. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الفوارق الاجتماعية والنمو الاقتصادي، حيث أن الفوارق العالية تضعف النمو في الجزائر في المدى الطويل، ويمكن تفسير الأثر السلبي للفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال القنوات السابق ذكرها ولعل أبرزها قناة البحث عن الريع، ذلك لأن تركز الدخل والثروة في أيدي فئة معينة ينشئ قوى الاحتكار وغيرها من أشكال السعي لتحقيق الريع، مما يساهم في اهدار حقيقي للموارد ويضعف عملية تخصيصها وبالتالي يقلل من الانتاجية ويؤثر سلبا على الاقتصاد، وذلك لأن هذه الفئات عادة ما تفضل مصالحها الشخصية على المصلحة العامة.

2. من ناحية أخرى يتجلى الأثر السلبي للفوارق العالية على الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال قناة الاضطرابات الاجتماعية والسياسة، فزيادة التباينات في توزيع الدخل والثروة والفوارق في الحصول على الخدمات الأساسية بين المناطق الجغرافية (الشمال والجنوب) وبين فئات المجتمع يؤدي إلى زيادة الغضب الاجتماعي وتزيد من عدد الاحتجاجات ونسبة الانخراط في الجريمة بالنسبة للفقراء مما يساهم في إضعاف تراكم رأس المال المادي والبشري الذي يعيق بدوره عملية التنمية.

انطلاقا مما سبق، ومن أجل دعم استمرارية النمو الاقتصادي وتحفيزه بما يعود بالأثر الإيجابي الكبير في دفع عجلة التنمية، على الجزائر السعي جاهدة بكل ما تملك من إمكانيات إلى الحد أو التقليل من الفوارق الاجتماعية لا سيما فيما يتعلق منها بالعدالة في توزيع الدخول والثروة لما لها من تأثير على تحفيز الطلب ودعم الاستثمار.

7. الهوامش والمراجع

[1] تقرير التنمية العربية (2018)، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الاصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص29-41.

[2] United nations, Economic Commission for Africa (2016), Algeria: country profile, pp.15-20

[3]فضيلة عكاش (2017)، الفوارق الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الجزائر، كتاب جماعي بعنوان الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية، مؤسسة لوزا لوكسمبورغ، ص 235.

[4] Barro Robert J(2000), Inequality and Growth in a Panel of Countries, Journal of economic growth vol 5.1,p.8.

[5] Piketty Thomas, Le capital au XXIe siècle. Seuil, 2013, p 35.

[6] Galor Oded (2009), Inequality and economic development: An overview, Introduction to Oded Galor, Inequality and economic development: The modern perspective p18.

[7] Bourguignon Francois (2004), The poverty-growth-inequality triangle, Poverty, Inequality and Growth, pp17-18.

[8] عجمية، محمد، والليثي، محمد (2004)، التنمية الاقتصادية: مفهومها - نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص58

[9] Barro Robert J, Inequality and Growth in a Panel of Countries, Op, Cit ,p.7

[10] Bachir boulahbel (2006), la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société magrébine, volume4, CREAD, p41

[11] فضيلة عكاش (2017)، الفوارق الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الجزائر، مرجع سابق، ص238.

[12]سلطان بلغيث (2007)، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، ص 35.

[13] HENNI Saïda (2006), pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, paupérisation des société Maghrébines, volume 4, CREAD, p 94.

[14] سلطان بلغيث (2007)، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مرجع سابق، ص37.

[15] Zucman G. (2016), wealth inequality. The Poverty and Inequality Report, p.39

[16] Fireside D. et. al. (Eds.), (2009), The wealth inequality reader, 3rd ed, Boston, pp 9-10

[17] Maliki S, BENHABIB A, & Bouteldja A (2014), Poverty and Education in Algeria, International Journal for Innovation Education and Research, vol2(1), p62

[18] منظمة الأمم المتحدة اليونيسكو (2015)، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2000-2015: الانجازات والتحديات، ص21.

[19] Algeria (2000), Reply to the Questionnaire to Governments on Implementation of the Beijing Platform for Action (1995) and the Outcome of the Twenty-Third Special Session of the General Assembly, p.7.

[20] Algérie (2015), Objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015, p73